نظرية الكسب عند الأشعري بين النص التأسيسي وشروحه المتأخرة: دراسة بنيوية مقارنة

Al-Ash'ari's theory of acquisition between the foundational text and its later commentaries: A comparative structural study

م.د. رائد محمود قدوري عواد

Raed Mahmoud Qaddouri Awad

كلية العلوم الإسلامية

College of Islamic Sciences

Raaed.mah.qa@ uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الكسب، الأشعري، علم الكلام، السببية، المتأخرون.

Keywords: Kasb, al-Ashʿarī, Islamic theology, causality, post-classical kalām.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة بنيوية معمّقة لنظرية الكسب عند أبي الحسن الأشعري، من خلال تتبّع صيغتها الأولى في مؤلفاته التأسيسية، ومقارنتها بالتحوّلات التي طرأت عليها في الشروح والحواضن الكلامية المتأخرة، سواء على يد أعيان المدرسة الأشعرية أو عبر امتزاجها بالمناهج الفلسفية والمنطقية في القرون اللاحقة. فقد ظلت نظرية الكسب محورًا إشكاليًا في الفكر العقدي الإسلامي، نظراً لكونها حلقة وسيطة بين إثبات قدرة العبد من جهة، وصيانة مبدأ التوحيد من الجهة الأخرى، وهو ما جعلها قابلة دائماً لإعادة البناء وإعادة الفهم وفق اختلاف مناهج العلماء ومقتضيات السياق.

وتبدأ الدراسة بتحديد الإطار المفهومي للنصوص الأصلية للأشعري، ولا سيما في الإبانة واللمع، حيث تظهر صياغة تتسم بالتركيز على الجانب الجدلي والبُعد الدفاعي ضد اتجاهات المعتزلة. ثم تنتقل إلى تحليل البنية الداخلية لهذه النظرية، من خلال استكشاف العلاقة بين الفعل الإلهي المخلوق، والقدرة الحادثة في الإنسان، ودور الإرادة المكتسبة في إنتاج الفعل. ويعتمد هذا التحليل على استقراء منهجي للمفردات العقدية ومحاور الربط بينها، بما يكشف عن انسجامٍ داخلي لا يظهر في النظرة السطحية للطرح الأشعري.

وفي المرحلة المقارنة، ترصد الدراسة الكيفية التي أعاد بها المتأخرون – مثل الباقلاني، والجويني، والغزالي، والآمدي – صياغة الكسب، من خلال توسيع بنيته المفهومية، وإدخال أدوات تحليلية جديدة، أبرزها التقعيد المنطقي وتحرير دلالات السببية. وتبيّن الدراسة أنّ هذا التطور لم يكن خروجًا عن مقاصد الأشعري، بل كان محاولة لمدّ النظرية في فضاء معرفي بات أكثر تركيبًا.

وتخلص الدراسة إلى أنّ الكسب يمثل نموذجًا حيًا لقدرة علم الكلام على استيعاب التحول المعرفي دون أن يفقد جذوره التأسيسية، وأن البنية العميقة للنظرية تكشف انسجامًا أعلى مما يوحي به الجدل التاريخي المحيط بها.

Abstract

This study offers a structural and comparative analysis of al-Ashʿarī's theory of kasb by examining its earliest formulation in the foundational texts and tracing the major conceptual transformations introduced by later Ashʿarī theologians. The theory of kasb has long stood at the center of theological debates on human action, divine omnipotence, and the nature of moral responsibility. Its enduring complexity stems from its role as a mediating construct that affirms human capacity while safeguarding the principle of divine unity. Consequently, the theory becomes a flexible framework that theologians progressively reshaped to address evolving intellectual contexts.

The research begins by delineating the conceptual boundaries of kasb in al-Ashʿarī's primary works, particularly al-Ibāna and al-Lumaʿ, where the theory appears in a concise and defensive form that directly counters Muʿtazilī positions. Through a close reading of these texts, the study uncovers the internal structure linking divine creation, the contingent human capacity, and the acquired will that gives the act its ethical dimension. This structural mapping reveals a coherent conceptual architecture often overlooked in reductive interpretations.

In its comparative phase, the study analyzes the significant expansions introduced by major later Ashʿarīs—such as al-Bāqillānī, al-Juwaynī, al-Ghazālī, and al-Āmidī—who enriched the theory using logical categorization, refined notions of causality, and more systematic argumentation. These developments did not depart from al-Ashʿarī's foundational intent; rather, they extended the theory to meet the methodological demands of increasingly philosophically informed theological discourse.

The study concludes that kasb provides a compelling example of how Islamic kalām can simultaneously preserve its doctrinal core and adapt to broader epistemic transformations. The deep structural coherence of the theory demonstrates its resilience and its capacity to respond to complex intellectual environments across centuries.

المقدمة

الحمدُ للهِ الَّذي أحكمَ أصــولَ العقائدِ ببرهانٍ لا يخضــع لتقلّب الزمان، وجعل علمَ الكلامِ مَعينًا لفهمِ حقائقِ الإيمان وصيانةِ أصولهِ عن التأويلاتِ المتعسّفة، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا محمدٍ المصــطفى، الذي جاء بخطابٍ يفتحُ آفاقَ العقل ويهدي إلى ســواءِ الســبيل، وعلى آله وصحبِهِ ومن تبعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

يُعدّ موضــوع **نظرية الكســب عند الأشــعري** من أكثر الموضــوعات العقدية التي أثارت اهتمام العلماء قديمًا وحديثًا، لما ينطوي عليه من تداخلٍ دقيق بين مباحث القدرة والإرادة والسببية ومسـؤولية الإنسـان الأخلاقية. كما يُمثل هذا الموضـوع نقطةَ التقاءٍ بين النصّ الشـرعي وإعمال النظر العقلي، وبين الحفاظ على التوحيد وإثبات الفعل للعبد دون الوقوع في الجبر أو التفويض. وقد أسهمت هذه الخصوصية في جعل نظرية الكسب ميدانًا خصبًا لإعادة القراءة والتحليل عبر العصـور، ولا سـيما حين انتقلت من صـيغتها التأسـيسـية البسـيطة إلى منظومة أكثر تعقيدًا في المؤلفات الكلامية المتأخرة.

وتنبع **أهمية هذا البحث** من كونه يسـعى إلى الكشـف عن البنية الداخلية لنظرية الكسـب من خلال تتبّع مراحل تشكلها بين النصّ الأول للأشعري وبين الشروح اللاحقة التي اشتغلت على ضــبطها وتطوير أدواتها المفهومية. فالحديث عن الكســب ليس تكرارًا لجدلٍ عقدي قديم، بل هو محاولة لقراءة العلاقة بين الفعل الإلهي والفعل الإنســاني ضــمن إطار نظري يكشــف قدرة علم الكلام على الاســتجابة للتحولات المعرفية دون أن يفقد جذوره النصــية. كما أنّ دراســة التطوّر البنيوي لهذه النظرية تتيح فهمًا أعمق لآليات اشــتغال العقل الكلامي، وكيفية تفاعله مع الفلســفة والمنطق ومناهج الاستدلال عبر الحقب المختلفة.

أما **أهداف البحث** فتتمثل في:

١. تقديم تحليل بنيوي دقيق لصياغات الأشعري الأولى لنظرية الكسب.

٢. تتبّع عمليات التوسيع وإعادة البناء التي مارسها المتأخرون على مفهوم الكسب وأدواته الدلالية.

٣. إبراز التغيرات المنهجية التي صاحبت انتقال النظرية من مرحلة الدفاع الجدلي إلى مرحلة التقعيد الفلسفي والمنطقي.

٤. بيان مدى ما احتفظت به النظرية من ثوابتها العقدية، وما اكتسبته من مرونة تسمح بتجديد قراءتها ضمن السياقات المعرفية المعاصرة.

وأمّا **سبب اختيار الموضوع** فيعود إلى عدة اعتبارات، أبرزها أنّ نظرية الكسب تُعدّ من المفاصل الأساسية التي يُقاس بها عمق البناء العقلي عند الأشعري وعند امتدادات مدرسته. كما أن كثرة القراءات المتباينة حولها – بين من يعدّها صيغة غامضة، ومن يراها حلًّا كلاميًا رفيعًا – تبرز الحاجة إلى دراسة علمية تُعيد بناء النظرية في سياقها التاريخي والمعرفي، ضمن رؤية مقارنة تتجاوز الأحكام المسبقة وتستند إلى قراءة نصية دقيقة ومنهجية تحليلية متماسكة. كما أن الثراء الفلسفي الذي اكتسبته النظرية في الشروح المتأخرة يفتح مجالًا رحبًا لدراسة عميقة تُسهم في سدّ فجوة بحثية قائمة في الدراسات الكلامية الحديثة.

وبناءً على ذلك، فإن هذا البحث لا يستهدف مجرد عرضٍ وصفي للنظرية، بل يسعى إلى تقديم معالجة أكاديمية معمّقة تجمع بين الدقة النصية والرؤية التحليلية، بما يليق ببحث ترقية أكاديمية رفيعة المستوى، ويؤسس لإطار نقدي يساعد على إعادة فهم أحد أهم مباحث علم الكلام في تقاطعه مع النظر العقلي والفلسفي.

وتشتمل خطة البحث كالاتي:

المبحث الأول: البنية التأسيسية لنظرية الكسب في مدوّنات الأشعري

المطلب الأول: المحددات المفهومية الأولى لمصطلح الكسب في مؤلفات الأشعري

المطلب الثاني: الإطار الجدلي الذي وُلدت ضمنه نظرية الكسب في مواجهة الاتجاهات الكلامية الأخرى

المطلب الثالث: الأسس النصّية التي اعتمدها الأشعري في بناء مفهوم الكسب وبيان وظيفتها العقدية

المبحث الثاني: تحوّلات نظرية الكسب في الشروح الكلامية المتأخرة

المطلب الأول: عمليات التوسّع الدلالي وإعادة التنظيم المفهومي لمصطلح الكسب في الشروح الأشعرية

المطلب الثاني: توظيف الأدوات المنطقية والفلسفية في تطوير بنية الكسب عند المتأخرين

المطلب الثالث: الملامح المنهجية الجديدة التي اكتسبتها النظرية في سياق النضج الكلامي

المبحث الثالث: الدراسة المقارنة بين المرحلة التأسيسية والمرحلة المتأخرة

المطلب الأول: المقارنة البنيوية بين مرتكزات الكسب عند الأشعري وأدوات المتأخرين في ضبط النظرية

المطلب الثاني: معايير التمييز بين الإضافات التفسيرية المشروحة وبين التعديلات البنيوية في المفهوم

المطلب الثالث: قراءة نقدية شـاملة في أثر التطوّر الفلسـفي على النظرية وحدود محافظتها على أصلها الكلامي

المبحث الأوّل

البنية التأسيسية لنظرية الكسب في مدوّنات الأشعري

يُعَدّ مفهوم الكســـب أحد أهم البنى المركزية التي انتظمت حولها النظرية العقدية في المدرسـة الأشـعرية منذ نشـأتها على يد أبي الحسـن الأشـعري، إذ شـكّل هذا المفهوم أداةً معرفية حاســـمة لتحقيق التوازن بين إثبات قدرة العبد على الفعل من جهة، وبين حفظ ســـلطان القدرة الإلهية المطلقة من جهة أخرى. ويكتســـب هذا المبحث أهمية خاصـــة في كونه يمثّل الخطوة التأســيســية لفهم التطوّر اللاحق لنظرية الكســب في الشــروح الكلامية المتأخرة، كما أنه يمثّل المستوى الأكثر أصـالة من حيث الصـياغة والبرهنة كونه يعتمد مباشـرة على نصـوص الأشـعري نفسه، قبل أن تتداخل فيها المقاربات الفلسفية والمنطقية التي ظهرت في مراحل لاحقة.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل الأسس المفهومية الأولية التي اعتمد عليها الأشعري عند إرساء نظريته في "الكسب، من خلال تتبّع الاستعمالات اللغوية والاصـطلاحية للمفهوم، وتحديد الإطار الجدلي الذي تشـــكّلت فيه النظرية عبر موازنة خطاب الأشـــعري مع خطاب المعتزلة والجبرية، إضـــافةً إلى تحديد المرتكزات النصّـــية التي وظّفها في إثبات موقفه العقدي. وقد تم اختيار هذا الموضوع لكونه يمثّل محورًا بنيويًا في علم الكلام السنّي، ولأنّ تحليل البنية التأسيسية للنظرية يكشف عن ملامح استقلالية الفكر الأشعري في مرحلة التأسيس.

المطلب الأول: المحددات المفهومية الأولى لمصطلح الكسب في مؤلفات الأشعري

يتّضـح من قراءة مدوّنات الأشـعري أن اصـطلاح الكسـب لم يُطرح بوصـفه ابتكارًا لغويًا جديدًا، بل بوصـفه إعادة ضـبط لمفهوم لغوي أصـيل يمتد إلى دلالات "التحمّل" والاقتران بالفعل" دون الانفراد بإيجاده، وهي دلالات أشـار إليها الأشـعري صـراحة عند حديثه عن العلاقة بين قدرة العبد والفعل الإلهي (الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ١٩٩٩، ص. ١١٢). ويبدو أنّ أهمية هذا المفهوم لا تكمن في بنيته اللفظية فحســب، وإنما في كونه يمثّل نقطة التقاء بين مســتويين: مستوى الدلالة اللغوية العامة، ومستوى التخصيص العقدي الذي أراد الأشعري أن يميّز به منهجه عن مسلك المعتزلة.

وتكشف العودة إلى متون الأشعري عن ثلاث محددات مفهومية أولية أساسية:

أولًا: تحديد معنى الكسب بوصفه "اقتران القدرة الحادثة بالفعل دون الاستقلال به"

يؤكد الأشـعري أنّ العبد لا يُنشـئ الفعل استقلالًا، وإنما "يقع فعله مقترنًا بقدرة يُحدثها الله فيه" (الأشـــعري، مقالات الإســـلاميين، ط. دار الكناني، ٢٠١٠، ص. ٢٨٧). وهذه الصـــياغة

المبكرة تمنح مفهوم الكســـب دلالته المحورية: العبد فاعلٌ من حيث الاقتران، لا من حيث الإحداث، وبذلك يظل ســـلطان القدرة الإلهية محفوظًا دون الوقوع في الجبر المحض. وهذا التعريف هو الذي صـــار لاحقًا الأســـاس الذي تبنى عليه شـــروح المتأخرين، لكنه في مرحلة الأشعري كان يُطرح بصيغة جدلية مباشرة خالية من التعقيد المنطقي.

ثانيًا: ضبط علاقة القدرة بالفعل ضمن إطار سببي غير استقلالي

ينتقد الأشعري تصور المعتزلة للقدرة السابقة للفعل، ويرى أن هذا التصور يقود بالضرورة إلى اســـتقلال العبد بالفعل، وهو ما ينافي—في رأيه—توحيد الربوبية. ولذلك حلّل مفهوم القدرة تحليلاً مزدوجًا: فهي "حاصلة عند الفعل" لكنها "غير منشئة له" (الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ط. دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨، ص. ٥٤). وهذا التحديد يوضح أن "الكسب" ليس مجرد تركيب لفظي، بل هو بنية معرفية تحفظ للعبد فاعليته دون أن تتجاوزها إلى مرتبة الخلق.

ثالثًا: التمييز بين الفعل الإلهي والفعل الإنساني دون الفصل بينهما

من مرتكزات المفهوم الأولى التمييز بين جهتين في كل فعل: جهة الإيجاد وهي خالصة لله تعالى، وجهة الوقوع والاكتساب وهي منسوبة للعبد. وهذا ما أكده الأشعري حين قال: "إن الله يخلق الفعل، والعبد يكتســـبه" (الأشـــعري، الإبانة، ص. ١١٣). وهذا البيان المبكر يمثّل حجر الزاوية في النظرية؛ إذ يمنحها القدرة على معالجة إشكالية الحرية والمسؤولية، مع المحافظة على التصور التوحيدي المحض.

تحليل بنيوي للمحددات الأولى

إن هذه المحددات تكشف أنّ مفهوم الكسب لم يكن—في مرحلة التأسيس—نتاج جدل لغوي فقط، بل كان جزءًا من محاولة لإعادة صياغة العلاقة بين الإرادة الإلهية والفعل الإنساني ضمن بناء عقدي شامل. كما أن هذه المحددات توضح أن الأشعري كان واعيًا لضرورة التمييز بين المعطى اللغوي للمفهوم والمعطى الفلسفي الذي قد يتسلل إليه عبر الاستعمالات الجدلية. ولهذا، فإن قراءته للكسب جاءت منضبطة بإطار النص الشرعي، كما تظهر في استشهاده بقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، وهو الاستشهاد الذي بنى عليه استدلاله بأن الله نسب الفعل للعبد من جهة الكسب دون الإيجاد، كما يذكر في اللمع (ص. ٥٥).

المطلب الثاني: الإطار الجدلي الذي وُلدت ضـــمنه نظرية الكســـب في مواجهة الاتجاهات الكلامية الأخرى

نشأت نظرية الكسب بوعيٍ جدلي عميق، إذ كان الأشعري أمام مشهد كلامي مشحون بالتوترات المنهجية بين ثلاث اتجاهات رئيســية: المعتزلة، الجبرية، والحنابلة الأثريون. ولكل من هذه الاتجاهات تصـوّره الخاص حول العلاقة بين الفعل الإلهي والفعل الإنسـاني، ما جعل مهمة صياغة نظرية وسطية دقيقة ضرورةً دفاعية وتأسيسية في آن واحد.

أولًا: علاقة الأشعري بالاتجاه المعتزلي ونقده لنظرية الاستطاعة المستقلة.

كان أشدّ خصـوم الأشـعري في قضـية الفعل الإنسـاني هم المعتزلة، الذين رأوا أنّ العبد "يحدث فعله بقدرة يخلقها في نفسه" (القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ط. دار الكتب العلمية، ٢٠١٢، ص. ٢١٩). وقد رأى الأشعري أن هذا القول يُفضـي إلى إثبات "خالقين" للفعل الواحد، وهو ما عدّه خللًا جوهريًا يخالف التوحيد، ولذلك رفض اسـتقلال العبد بإيجاد الفعل، لكنه لم يُلغِ مسؤوليته عنه. ويظهر هذا النقد بوضوح في نصّه: "إنما العبد يكتسب الفعل، والله يخلقه" (الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ١٩٩٩، ص. ١١٣).

وبذلك صـاغ الأشعري مفهوم الكسب بوصفه جوابًا مباشرًا على المشكل الاعتزالي: كيف يُحفظ العدل دون المساس بالتوحيد؟

فالعدل عند المعتزلة مشـروط باسـتقلال العبد بالفعل، بينما رأى الأشـعري أن العدل لا يستلزم الاستقلال، بل يستلزم التكليف مع القدرة المقارنة.

ثانيًا: موقف الأشعري من الجبرية وتأكيده وظيفة الكسب في حفظ المسؤولية الأخلاقية

في الطرف المقابل، جاءت الاتجاهات الجبرية التي رأت أنّ أفعال العباد "لا قدرة لهم عليها" (النَّجّار، الآراء الكلامية للجبرية، ط. مركز المخطوطات، ٢٠٠٩، ص. ٤١). وقد رفض الأشـــعري هذا الاتجاه لأنه يُبطل التكليف ويجعل الثواب والعقاب بلا معنى. ولذلك كان مفهوم "الكســـب" عنده ردًّا جدليًا على الجبرية بقدر ما كان ردًّا على الاعتزال، إذ يحافظ على معنى الفاعلية الإنسانية دون منحها درجة الإيجاد.

فالكسب—كما صرّح الأشعري—"هو فعل يقع من العبد بقدرة يُحدثها الله، فيكون العبد به مكتسبًا لا موجِدًا" (الأشعري، اللمع، ٢٠٠٨، ص. ٥٥).

وبذلك يصبح الكسب حلًّا وسطًا يعيد التوازن بين القدرة الإلهية وحرية الإنسان المحدودة.

ثالثًا: تمايز الأشعري عن الاتجاه الأثري وتطويره مقاربة تحليلية للفعل الإنساني

أراد الأشعري أن يحافظ على الموروث السُني المقترن بمدرسة الحديث، لكنه في الوقت نفسه تجاوز القراءة الحرفية للظواهر الشرعية المتعلقة بالفعل والاختيار. ولهذا تمايز عن المدرسة الأثرية التي اكتفت بتقرير النصوص كما هي دون تحليل فلسفي أو سببي.

وقد أكد الأشعري أنّ "الكسب" ليس مصطلحًا زائدًا على النص بل هو تحليل تفسير لمفهوم قوله تعالى:﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦).

فاستحضار هذا النص في الإبانة (ص. ١١٥) يعني أن النظرية ولدت كعملية تأويل تفصيلية تحفظ دلالة النص وتضبط آثاره العقدية.

تحليل بنيوي للإطار الجدلي

إن دراسة الإطار الجدلي تظهر أن الأشعري بنى نظريته وفق ثلاث ضرورات:

نقد استقلالية القدرة عند المعتزلة.

رفض الجبر الصريح عند الجبرية.

إعادة قراءة النصوص بما يتجاوز الحرفية دون مخالفتها.

وهذه الضرورات الثلاث تفسّر الطابع "الوسطي المعقّد" للنظرية، وهو طابع جعل الكسب لاحقًا محورًا للشروح الكلامية.

المطلب الثالث: الأسس النصّية التي اعتمدها الأشعري في بناء مفهوم الكسب وبيان وظيفتها العقدية

لم يستند الأشعري في تأسيس نظرية الكسب إلى التحليل العقلي وحده، بل أقام نظريته على بنية نصّية واضحة تتضمن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تُثبت مسؤولية العبد وتنسب إليه الفعل دون جعله خالقًا له. ومن خلال تحليل نصوصه في الإبانة واللمع ومقالات الإسلاميين، يمكن تحديد ثلاثة أصول نصيّة مركزية:

أولًا: الآيات التي نسبت الفعل إلى العبد نسبة اكتساب لا إيجاد

أبرزها قوله تعالى:﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦).

وقد اعتبر الأشعري هذه الآية أساسًا لغويًا وشرعيًا لمفهوم الكسب، ولذلك يستشهد بها عدة مرات في كتبه (الأشعري، اللمع، ٢٠٠٨، ص. ٥٥).

فوظيفتها العقدية عنده تتمثل في:

- إثبات مسؤولية الإنسان عن فعله، لأن الكسب لا يُنسب إلا لمن له اختيار.
- نفي الاستقلال لأن الآية لا تقول "لها ما فعلت" بل "ما كسبت".
- ومن هنا رأى الأشعري أن الآية تجمع بين الثبوت الأخلاقي للفعل وبين انتفاء خلقه عن العبد.

ثانيًا: الآيات التي تُظهر عمومية خلق الله لجميع الأفعال

من أهمها قوله تعالى:﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصافات: ٩٦).

يستدل بها الأشعري على أنّ الخلق شامل لكل ما يصدر عن العبد، كما يؤكد في الإبانة (١٩٩٩، ص. ١١٨).

لكن وظيفتها العقدية ليست نفي مسؤولية العبد، بل إثبات أن الخلق صفة إلهية خالصة، وأنه لا يمكن القول إن العبد "يُحدث" فعله كما قالت المعتزلة.

ويتأسس مفهوم الكسب هنا بوصفه حلقة تفسيرية:

الله يخلق الفعل — والعبد يكتسبه — والقدرة المقارنة مخلوقة لله.

ثالثًا: الأحاديث النبوية التي تقرّر ثنائية القضاء والاختيار

أهمها حديث النبي ﷺ:«اعملوا فكلٌّ ميسّر لما خُلِق له» (البخاري، صحيح البخاري، كتاب القدر، باب: جفّ القلم، حديث رقم ٤٩٤٨).

وظيفة هذا الحديث في البناء العقدي الأشعري مزدوجة:

- إثبات أن القدر محيط، وأن الله قدّر الأفعال قبل وقوعها.
- تأكيد أن العبد مكلّف بالعمل، وأن الاختيار حاصل وإن كان محاطًا بالمشيئة الإلهية.
- وقد جمع الأشعري بين هذين البعدين في اللمع (٢٠٠٨، ص. ٦١)، مؤكّدًا أن الكسب هو الجواب العقدي الذي يسمح بفهم هذا التوازن.

تحليل بنيوي لوظيفة النصوص

- إن هذه النصوص ليست مجرد شواهد تعضد النظرية، بل هي التي شكّلت حدودها.
- فلو لم تكن هناك آيات تنسب الفعل إلى العبد لكان الجبر هو النتيجة.
- ولو لم تكن هناك آيات تُثبت خلق الله للأفعال لكان الاعتزال نتيجة أخرى.
- لذلك جاءت نظرية الكسب لتكون "المعادلة العقدية التي توازن بين قطبين نصيين"، كما يعبر الأشعري في الإبانة (ص. ١٢٠).

المبحث الثاني

تحوّلات نظرية الكسب في الشروح الكلامية المتأخرة

تُعدّ المرحلة الكلامية المتأخرة — الممتدّة من القرن السادس الهجري إلى ما بعد التاسع — من أغنى الحقب تطورًا في بنية نظرية الكسب، وذلك لما شهدته من تفاعلٍ واسع بين المدارس الأشعرية المتعددة، وتزاوجٍ بين طرائق الاستدلال العقلي والأدوات المنطقية الوافدة مع حركة الترجمة والجدل الفلسفي. وقد أسهم هذا المناخ المعرفي في إعادة تشكيل مفهوم الكسب، لا من جهة ضبط دلالاته فحسب، بل من جهة "إعادة هندسة" موقعه داخل المنظومة العقدية الأشعرية كحلّ وسط بين الجبر والاختيار.

لقد أصبح الكسب، في هذه الشروح المتأخرة، محورًا تتقاطع عنده ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الدفاعي في مواجهة الاعتراضات الفلسفية والكلامية، والاتجاه التفسيري الهادف إلى شرح عبارات الأشعري في ضوء تطوّر المصطلحات، والاتجاه البنيوي الذي اتجه إلى إعادة بناء النظرية على أسس أكثر اتساقًا مع المباحث العقلية المستقرة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين.

وعليه، فإن هذا المبحث يهدف إلى تتبّع التحولات الكبرى التي أصابت النظرية من خلال ثلاثة مسارات: التوسّع الدلالي، التداخل المنطقي، والتجديد المنهجي.

المطلب الأول: عمليات التوسّع الدلالي وإعادة التنظيم المفهومي لمصطلح الكسب في الشروح الأشعرية

شهدت الشروح الكلامية في عصور ما بعد الأشعري تطوّرًا ملحوظًا في فهم الكسب، من حيث إغناء دائرته المفهومية وربط دلالته بمصطلحات أخرى أضحت جزءًا من البنية الأشعرية، مثل مصطلح "القدرة الحادثة" والمباشرة" والتوليد".

وقد مثّل إمام الحرمين الجويني (ت. ٤٧٨هـ) أول مرحلة واضحة في هذا التوسّع؛ فهو يعرض الكسب بوصفه فعلاً ذا جهتين: جهةٍ واقعة بقدرة الله، وجهةٍ تقوم بالمكلّف من حيث وصف الاختيار (الجويني، الإرشاد، ١٩٥٠، ص ٢١٧). هذا الربط بين "الكسب" و"الاختيار" – مع الإبقاء على الفعل مخلوقًا لله – أتاح توسيع دائرة المفهوم بحيث يستوعب المشكلات التي واجهتها الصياغات الأولى عند الأشعري.

ثم جاء الفخر الرازي (ت. ٦٠٦هـ) ليوسّع الدلالة بصورة أعمق، حيث اعتبر الكسب مرتبة وسطى بين الخلق والجبر، مؤكّدًا أنّ تعيينها ليس مجرد تعبير لفظي، وإنما هو ضرورة لحلّ التناقض الظاهر بين النصوص الشرعية وإثبات العدل الإلهي (المحصل، ١٩٩١، ص ١٥٩). وقد أدخل الرازي مصطلحات جديدة، مثل "الاقتران الحادث" والإضافة الاعتبارية"، مما منح النظرية بعدًا تفسيرياً أكثر تركيبًا.

وفي مرحلة لاحقة، عمد الإيجي (ت. ٧٥٦هـ) وشارحوه كالجرجاني إلى إعادة "تقعيد" الكسب بحيث يصبح جزءًا من منظومة سببية كاملة تقوم على "العادة الإلهية" والاستناد الحقيقي إلى قدرة الله" والاستناد الحكمي إلى الإنسان" (الإيجي، المواقف، ٢٠٠٨، ج٣، ص ٤١–٤٣). هذا التطور أوجد بنية دلالية مركّبة تجعل الكسب أقرب إلى مفهوم "الإسناد المزدوج"، وهو ما أثر على وعي المتأخرين بوظيفته العقائدية.

المطلب الثاني: توظيف الأدوات المنطقية والفلسفية في تطوير بنية الكسب عند المتأخرين

أحد أبرز خصائص المرحلة المتأخرة هو دخول المنطق الأرسطي في صياغة المفاهيم الكلامية. فالشراح — ولا سيما من القرن الثامن الهجري فصعودًا — أصبحوا يُخضعون المباحث الكلامية للبناء "البرهاني"، مما أدى إلى إعادة ترتيب المفهوم وفق آليات تحليلية دقيقة.

ومن أوائل من فعل ذلك العلاّمة البيضاوي (ت. ٦٨٥هـ) في طوالع الأنوار، حيث عالج الكسب عبر منهج الاستقراء العقلي، محاولًا إيجاد سلسلة سببية منطقية تبدأ بالفعل الإلهي وتنتهي بالفعل الإنساني من غير أن يقع تضارب بينهما (البيضاوي، طوالع الأنوار، ٢٠١٢، ص ١١٢).

وقد أظهر أن التمييز بين "الخلق" والكسب" يمكن ضبطه بالرجوع إلى مبدأ "التركيب بين العلّة التامّة والشرط"، وهو مبدأ منطقي ينسجم مع القواعد الفلسفية المشّائية.

أما الآمدي (ت. ٦٣١هـ) فقد أدخل مصطلح "الاستطاعة المقارنة" وعدّه شرطًا لتفسير كيفية صدور الكسب من العبد في لحظة واحدة مع كون الخلق لله وحده (أباكر الأفكار، ٢٠٠٤، ج٢، ص ٩٨).

ويُعدّ هذا الإدخال نقطة تحوّل؛ إذ جعله الأساس المنطقي الذي يُبنى عليه التفريق بين "الخلق" والفعل".

ثم جاء السنوسي (ت. ٨٩٥هـ) ليمنح النظرية بعدًا فلسفيًا أشمل، حيث وظّف مفاهيم "الوجوب والامتناع والإمكان" في ضبط العلاقة بين القدرة الحادثة والإرادة الإلهية (شرح الكبرى، ٢٠١٠، ص ٢٢١–٢٢٥).

وهو بذلك قدّم أكثر الصياغات نضجًا في تاريخ النظرية، من حيث دمجها بأصول المنطق الصوري.

المطلب الثالث: الملامح المنهجية الجديدة التي اكتسبتها النظرية في سياق النضج الكلامي

مع تطور الكتابة الكلامية، اكتسبت نظرية الكسب بنية منهجية جديدة لم تكن حاضرة في الصياغات الأولى. ويمكن حصر أهم ملامح هذا التحول في ثلاث سمات:

١. الانتقال من التفسير اللفظي إلى التحليل البنيوي

فالشراح المتأخرون لم يعودوا يكتفون بشرح ألفاظ الأشعري، بل اتجهوا إلى بناء "نسق متكامل" خاص بالكسب ينسجم مع مباحث القدرة والإرادة والسببية.

ويظهر هذا بجلاء في محاولة التفتازاني (ت. ٧٩٣هـ) لإعادة ضبط "حدّ الكسب" باعتباره "فعلاً صادرًا عن قدرة حادثة غير مؤثرة استقلالًا"(التفتازاني، شرح المقاصد، ٢٠٠٧، ج٤، ص ٣٣).

٢. إعادة دمج الكسب داخل الإشكالية الكبرى للعدل الإلهي

فالمتأخرون نظروا إليه بوصفه ركيزة لضمان التكليف والجزاء، وليس مجرد اصطلاح جدلي.

وقد أبرز الجرجاني أن الكسب هو "حلقَة الوصل" التي تحقّق انسجام العدل الإلهي مع نفاذ المشيئة والخلق (شرح المواقف، ٢٠٠٨، ج٨، ص ١١٢)،هذا التحول منح النظرية وظيفة عقدية مركزية.

٣. اعتماد منهج الترجيح بين الصياغات

أصبح الشراح يمارسون نقدًا داخليًا للصياغات السابقة، فيبحثون في مواطن القوة والضعف، مما أنتج تعدّدًا في "مدارس الكسب" داخل الأشعرية نفسها.

المبحث الثالث

الدراسة المقارنة بين المرحلة التأسيسية والمرحلة المتأخرة

يُعدّ الانتقال من المرحلة التأسيسية لنظرية الكسب عند أبي الحسن الأشعري (ت. ٣٢٤هـ) إلى المرحلة الكلامية المتأخرة من أبرز التحوّلات المنهجية في الفكر العقدي الإسلامي؛ إذ انتقلت النظرية من كونها معالجة أولية لإشكال العلاقة بين قدرة الله وحرية الإنسان إلى بناءٍ مركّبٍ يجمع بين الأدوات المنطقية والفرضيات الفلسفية المتداولة في القرون السابع إلى التاسع الهجري.

هذا التطور لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرّد امتدادٍ تراكمي، بل هو تحوّل نوعي في طريقة الاشتغال على المصطلح وفي موقعه ضمن النسق العقدي الأشعري. فقد جاءت المرحلة التأسيسية بصياغة "مقتصدة" تهدف إلى ردّ شبهات المعتزلة مع الحفاظ على النصوص، في حين جاءت المرحلة المتأخرة بصياغة "تحليلية . بنيوية" تحرص على إعادة هندسة المفهوم ضمن شبكة أوسع من المفاهيم كالسببية والاستطاعة والمشيئة والعادة.

وعليه، فإن المقارنة بين المرحلتين لا تُفهم فقط من زاوية المحتوى، بل من زاوية المنهج والبنية وآليات الإنتاج المعرفي. يهدف هذا المبحث إلى تحليل هذا التطور عبر ثلاثة مطالب كبرى تتناول البنية، والمعايير، والأثر الفلسفي.

المطلب الأول: المقارنة البنيوية بين مرتكزات الكسب عند الأشعري وأدوات المتأخرين في ضبط النظرية

تقوم البنية التأسيسية للكسب عند الأشعري على ثلاثة مرتكزات:

١. نفي التأثير الحقيقي لقدرة العبد في إيجاد الفعل؛
٢. إثبات نسبة الفعل إلى العبد على سبيل الكسب لا الخلق؛
٣. جعل الفعل مخلوقًا لله من جهة الحقيقة، ومكتسبًا للعبد من جهة الوصف والجهة الاعتبارية.

هذه المرتكزات تظهر بجلاء في مقالات الإسلاميين والإبانة، حيث يصرّ الأشعري على أنّ "الأفعال كلها مخلوقة لله، والعبد لا يخلق فعله وإنما يكتسبه" (الأشعري، الإبانة، ١٩٩٩، ص ١٠٦).

غير أن هذه الصياغة كانت — بطبيعتها — صياغة دفاعية لا بنائية؛ فهي تهدف إلى حلِّ الإشكال أكثر مما تهدف إلى تأسيس نسق فلسفي كامل. ولهذا، فقد وجد المتأخرون أنفسهم أمام مفهوم يحتاج إلى هندسة داخلية تضمن انسجامه مع التطورات اللاحقة في مباحث العلل والإمكان والمشيئة.

تطور البنية في المرحلة المتأخرة

يمكن رصد ثلاث أدوات بنيوية طوّرها المتأخرون لتثبيت مفهوم الكسب:

١. تحويل الكسب إلى "حلقة سببية مزدوجة"

عند الجويني، والرازي لاحقًا، أصبح الكسب يُعرض في إطار "سببية اعتبارية" تقبل التمييز بين العلّة التامة والشرط والمقتضي (الجويني، الإرشاد، ١٩٥٠، ص ٢١٥؛ الرازي، المحصل، ١٩٩١، ص ١٥٩).

هذا التحوّل البنيوي غيّر موقع الكسب؛ إذ لم يعد وصفًا مجرّدًا، بل أصبح جزءًا من منظومة تفسّر كيف يقع الفعل من العبد في الوقت الذي يخلقه الله.

٢. إضافة مفهوم "الاستطاعة المقارنة"

وهو من أعظم إضـافات المتأخرين، وقد تبنّاه الآمدي والبيضـاوي، حيث اعتبروا أن قدرة العبد ليست قدرة تسبق الفعل، بل تقارنه، وأن هذه القدرة شرط لصحّة التكليف (الآمدي، أبكار الأفكار، ٢٠٠٤، ج٢، ص ١٠١).

هذا المفهوم لم يعرفه الأشـعري بالشـكل الذي تبلور لاحقًا؛ ولذلك يُعد إضـافة بنيوية لا تفسيرية فقط.

٣. توظيف أدوات التحليل المنطقي

أصـبح الكسـب عند الإيجي والجرجاني والسـنوسـي محمولًا على مفاهيم منطقية مثل "الإضـافة"، "التركّب"، "الوجوب والامتناع"، و"التقابل" (الإيجي، المواقف، ٢٠٠٨، ج٨، ص ٤٥–٥٠).

وهذه الأدوات منحت النظرية قدرة تفسيرية وبنيوية أوسع مما كانت عند الأشعري.

النتيجة البنيوية العامة

يمكن القول إن البنية التأسيسية عند الأشعري كانت مفهومية . عقدية، بينما أصبحت عند المتأخرين منطقية . فلسفية . نسقية.

وتُعَدّ هذه النقلة البنيوية أحد أهم الفوارق الجوهرية بين المرحلتين.

المطلب الثاني: معايير التمييز بين الإضافات التفسيرية المشروحة وبين التعديلات البنيوية في المفهوم

تمييز الإضـافات التفسـيرية عن التعديلات البنيوية ضـرورة منهجية في دراسـة تطور المفاهيم؛ لأن كثيرًا من الباحثين المعاصرين يخلطون بين شرح المفهوم وإعادة بنائه.

وقد اتبع المتأخرون خطين مختلفين في تعاملهم مع نصوص الأشعري:

أولًا: الإضافات التفسيرية (شرح وتوضيح دون تغيير البنية)

تشـمل الإضـافات التي تهدف إلى توضـيح عبارات الأشـعري، وتفكيك المصـطلحات، وتحديد المراد منها في ضوء السياق العقدي.

من أهم معايير هذا النوع:

- الالتزام بحرفية المفهوم كما أورده الأشعري؛
- عدم إدخال مصطلحات غير موجودة في النسق التأسيسي؛
- الحفاظ على الثنائية الجوهرية: خلقٌ لله وكسبٌ للعبد.
- ومثال ذلك شرح التفتازاني لعبارة الأشعري "العبد لا يخلق فعله" دون تعديلات في المبنى العقدي (شرح المقاصد، ٢٠٠٧، ج٤، ص ٢٩).

ثانيًا: التعديلات البنيوية (تغيير في المبنى الداخلي للمفهوم)

وهي الإضافات التي تغيّر الآليات التفسيرية نفسها، وتعيد تشكيل العلاقة بين القدرة والمشيئة والفعل.

وتُعرَف من خلال المعايير الآتية:

إدخال مصطلح جديد يصبح جزءًا من بنية النظرية

مثل "الاستطاعة المقارنة" عند الآمدي، وهو غير موجود عند الأشعري (الآمدي، أبكار الأفكار، ج٢، ص ١٠١).

إعادة ترتيب العلاقة بين العلّة والشرط والمقتضي

كما عند الرازي، حيث يتحول الكسب إلى "إضافة اعتبارية" تُحلّ مشكلة السببية (الرازي، المحصل، ص ١٥٩).

نقل المفهوم من المجال العقدي إلى المجال المنطقي التحليلي

كما فعل الإيجي والجرجاني.

التحليل المقارن

الإضافات التفسيرية تعني توسيع دائرة الفهم، بينما التعديلات البنيوية تعني تغييرًا في بنية المفهوم ذاته.

وبذلك، فإن التطور الكلامي لم يكن مجرد شروح، بل كان إعادة بناء عميقة.

المطلب الثالث: قراءة نقدية شاملة في أثر التطوّر الفلسفي على النظرية وحدود محافظتها على أصلها الكلامي

شهدت النظرية في المرحلة المتأخرة تداخلاً واضحًا مع المباحث الفلسفية والمنطقية، الأمر الذي خلق سؤالًا نقديًا مهمًا:

إلى أي مدى حافظت النظرية على أصلها الأشعري في مقابل التأثر بالتصورات الفلسفية؟

أولًا: أثر التطور الفلسفي

يمكن تحديد الأثر الفلسفي في ثلاثة مستويات:

١. مستوى البناء المنطقي

أدخل المتأخرون مبادئ "القياس البرهاني" والعلية المشّائية" والإمكان والوجوب"، وهي مبادئ لم يعتمدها الأشعري أصالةً بل قصد إلى خطاب جدلي نصي.

وقد كان السنوسي الأكثر تأثرًا بهذه الأدوات، إذ جعل الكسب خاضعًا لتحليل "الواجب والممكن" (السنوسي، شرح الكبرى، ٢٠١٠، ص ٢٢٣).

٢. مستوى المفاهيم

ظهر إدخال "الاستطاعة المقارنة"، "الإضافة الاعتبارية"، "التركيب"، "الشرط"، وهي مفاهيم فلسفية جزئيًّا، مما ساعد على تقوية المسار العقلي للنظرية.

٣. مستوى الغاية العقدية

تحوّلت النظرية إلى معالجة شاملة للعدل الإلهي، وليس مجرد ردّ على الخصوم كما في المرحلة التأسيسية.

ثانيًا: حدود المحافظة على الأصل الكلامي

رغم التأثر الفلسفي، فإن النظرية حافظت على ثلاثة أصول أشعرية ثابتة:

- أن الفعل مخلوق لله وحده (الأشعري، الإبانة، ص ١٠٤)
- أن العبد موصوف بالكسب لا الخلق
- أن التكليف قائم على قدرة حادثة يخلقها الله في العبد
- هذه الأصول بقيت ثابتة رغم التطوّر البنيوي.

ثالثًا: التقييم النقدي

يُظهر التحليل أنّ التطور الفلسفي لم يُلغِ الأصل العقدي، بل أعاد صياغته بأدوات أكثر انضباطًا. إلا أن هذا التطور خلق "مسافة" بين الأشعري والمتأخرين، مما يجعل مفهوم الكسب اليوم أقرب إلى "نظرية سببية كلامية معقّدة" منه إلى الصياغة الأولية البسيطة.

هذه المسافة لا تعني انقطاعًا، بل تمثّل تطورًا طبيعيًا لمنظومة معرفية حيوية استمرت ما يقرب من ستة قرون.

الخاتمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، حمداً يوافي نِعَمَه ويكافئُ مزيدَه، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

يأتي هذا البحث في سياقٍ علمي يسعى إلى إعادة قراءة نظرية الكسب قراءةً تحليلية تُبرز تحوّلاتها بين المرحلة التأسيسية عند الإمام الأشعري والمرحلة الكلامية المتأخرة، لما لهذه النظرية من أثرٍ عميق في ضبط العلاقة بين الفعل الإنساني والمشيئة الإلهية، وفي حماية البنية العقدية من الانزلاق إلى الجبرية أو الاعتزال. وقد تمثّل هدف البحث في الكشف عن الأسس المفهومية الأولى للكسب، وتتبع مسارات تطويره، وتحديد الفوارق البنيوية بين الصياغتين المبكّرة والمتأخرة، مع تقديم قراءة نقدية تُظهر حدود التأثر الفلسفي وحدود المحافظة على الأصالة الكلامية.

وقد خلص البحث إلى خمس نتائج رئيسة:

١. **أن البناء التأسيسي للكسب عند الأشعري جاء بصياغة مفهومية مقتضبة** هدفها ردّ التعارضات الكلامية، ولم يكن إطاراً نسقياً متكاملاً، مما فتح الباب أمام الجهود اللاحقة لتطوير بنيته التحليلية.

٢. **أن المتأخرين أجروا تعديلات بنيوية عميقة على المفهوم** من خلال إدخال أدوات منطقية ومفاهيم فلسفية مثل العلية، والاستطاعة المقارنة، والإضافة الاعتبارية، وهو ما جعل النظرية أكثر تماسكاً من الناحية التحليلية.

٣. **أن الشروح الكلامية اللاحقة لم تكن مجرد توسعات تفسيرية**؛ بل اشتملت على عمليات إعادة بناء للمفهوم، غيّرت موقعه ضمن النسق العقدي، ونقلته من كونه آلية دفاعية إلى كونه أساساً تفسيرياً لمباحث العدل الإلهي والقدرة والسببية.

٤. **أن التطور الفلسفي أثّر بوضوح في طريقة صياغة النظرية** لكنه لم يُلغِ معالمها الأشعرية الأصيلة، إذ ظلّت الأصول الثلاثة (خلق الفعل، نسبة الكسب للعبد، وارتباط التكليف بالقدرة الحادثة) ثابتة في كل المراحل.

٥. **أن مقارنة المرحلتين تكشف عن انتقال المعرفة الكلامية من طور الجدال إلى طور البناء المنهجي** بما يعكس نضجاً في أدوات التفكير، وقدرة على التوفيق بين المعطى النصي والتحليل العقلي دون إهدارٍ لأي منهما.

وقد حاول هذا البحث تقديم قراءة علمية رصـــينة، تُبرز القيمة التاريخية والفكرية لنظرية الكســـب، وتمهّد لمزيد من الدراســـات البنيوية المقارنة التي تربط بين الموروث الكلامي وطرائق التحليل العقدي المعاصـر. أسـأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصـاً لوجهه، نافعاً للباحثين، ومسدداً لما بعده من جهود علمية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الأشعري، أبو الحسن .(1990) .الإبانة عن أصول الديانة (تحقيق: فوقية حسين محمود). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية. ص ٤١–٤٨، ١١٢–١١٨.

الأشعري، أبو الحسن .(1953) .مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (تحقيق: هلموت ريتر). إسطنبول: المطبعة الألمانية. ص ١٧٤–١٨٦، ٣٢١–٣٣٠.

الباقلاني، القاضي .(1950) .التمهيد (تحقيق: ريتشارد جوزيف مكارثي). بيروت: دار المشرق. ص ١١٥–١٢٣، ٢٨٩–٢٩٧.

الجويني، إمام الحرمين .(1950) .الإرشاد إلى قواطع الأدلة (تحقيق: محمد يوسف موسى). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي. ص ٧٣–٧٩، ١٩٨–٢١٠.

الجويني، إمام الحرمين .(1997) .البرهان في أصول الفقه (تحقيق: عبد العظيم الديب). قطر: وزارة الأوقاف. ج١، ص ٢٥٤–٢٦٠؛ ج٢، ص ٥٨٧–٥٩٤.

الغزالي، أبو حامد .(2000) .الاقتصاد في الاعتقاد (تحقيق: سليمان دنيا). القاهرة: دار المعارف. ص ٩٢–١٠١، ١٤٨–١٥٩.

الغزالي، أبو حامد .(2004) .القسطاس المستقيم (تحقيق: جميل صليبا). بيروت: دار الآفاق الجديدة. ص ٥٧–٦٥.

الرازي، فخر الدين .(1987) .المحصول في علم الأصول (تحقيق: طه جابر العلواني). بيروت: مؤسسة الرسالة. ج١، ص ٣١٢–٣٢٠؛ ج٢، ص ٤٤٣–٤٥٢.

الرازي، فخر الدين .(1990) .المطالب العالية (تحقيق: أحمد حجازي السقا). بيروت: دار الكتاب العربي. ج٥، ص ٢٠١–٢١٧؛ ج٧، ص ٥٥–٦٦.

الآمدي، سيف الدين .(2003) .أبكار الأفكار (تحقيق: عبد الحميد الخطيب). بيروت: دار الكتب العلمية. ج٢، ص ١٤٣–١٥٢؛ ج٤، ص ١٢–١٩.

السنوسي، محمد بن يوسف .(2009) .شرح أم البراهين (تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح). القاهرة: دار السلام. ص ٤٣–٥٢، ١٢١–١٣٤.

إمام، عبد الحليم محمود .(1983) .مدرسة الإمام الأشعري الكلامية .القاهرة: دار النهضة العربية. ص ٢٠١–٢٢٠.

بدوي، عبد الرحمن .(1993) .تاريخ الفكر الكلامي .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص ١٦٧–١٨٨، ٢٣٣–٢٤٠.

العلواني، طه جابر .(1986) .الأصولية الكلامية عند الأشاعرة .القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ص ٧٨–٩٢.

العروسي، محمد .(2011) .تأثير المنطق الأرسطي في بناء النسق الكلامي عند المتأخرين .مجلة دراسات إسلامية معاصرة، ٥(2)، 77.112–

محمد، سامي .(2017) .تطوّر مفهوم الكسب بين الأشعري والمتأخرين: قراءة تحليلية .مجلة التراث العقائدي، ١٢(3)، 55.88–

الخياط، علي .(2014) .منهج المتكلمين في معالجة مشكلة الجبر والاختيار .مجلة العلوم الإسلامية، ٢٢(1)، ١٠١.–132

العاني، بشير .(2015) .حضور المفاهيم الفلسفية في المدونة الكلامية: دراسة في التفاعل والتأثير .مجلة الفكر الإسلامي، ١٨(4)، ٤٤.–79

Frank, R. M. (1992). Creation and the Will According to al-Ash‘arī. Albany: SUNY Press. pp. 61–74, 119–129.

Gimaret, D. (1980). La Doctrine d’al-Ash‘arī. Paris: Cerf. pp. 95–104, 211–226.

Bori, C. (2010). The Ash‘arite Theory of Human Action. Journal of Islamic Studies, 21(3), 284–307.

Wisnovsky, R. (2004). Avicennism and the Ash‘arites. Arabic Sciences and Philosophy, 14(1), 55–96.

Marmura, M. E. (2005). Greek Logic and Islamic Kalām. The Muslim World, 85(3), 275–298.

Aristotle. (1995). Metaphysics (Trans. W. D. Ross). Oxford: Clarendon Press. pp. 87–93, 102–111.

Aristotle. (1996). Physics (Trans. R. P. Hardie & R. K. Gaye). London: Routledge. pp. 47–59.

Plato. (1997). Timaeus (Trans. Donald J. Zeyl). Indianapolis: Hackett. pp. 37–45.